

CD/PV.918
30 January 2003

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة عشرة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد راكيش سود (الهند)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩١٨ لمؤتمر نزع السلاح.

لديّ سبعة متكلمين في قائمة اليوم، وهم: السيد تشياراديا سفير الأرجنتين، والسيد ليفي سفير إسرائيل، والسيد ساندرز، سفير هولندا، والسيد بيتريتش سفير النمسا، الذي سيتكلم باسم شبكة أمن الإنسان، والسيد البرزي سفير جمهورية إيران الإسلامية، الذي سوف يتكلم باسم مجموعة الـ ٢١، والسيد لينت سفير بلجيكا، والسيد سانتانا ممثل فنزويلا.

وأود أيضا أن أعتنم هذه المناسبة كي أعرب عن ترحابي الخاص بالسيد تشياراديا سفير الأرجنتين، الذي يوجد بيننا اليوم. لقد وصل إلى جنيف مؤخرا، وإذ يأخذ الكلمة ليدي بيان في جلسة عامة، مباشرة بعد وصوله وفيما يمكن اعتباره يومه الأول في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، فهو أحسن تعبير عن التزام الأرجنتين بمؤتمر نزع السلاح، وعن اهتمامه الشخصي بهذا المحفل. ولذا فأنا في غاية السرور لأن أعطيه الكلمة.

السيد تشياراديا (الأرجنتين) (ترجمة عن الإسبانية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن أسمى تقديري للترحيب الحار الذي أحظيتموني به وأؤكد لكم أنه لشرف عظيم أن أكون طرفا في هذه الهيئة التي تتولى المفاوضات بشأن نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة.

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذا المؤتمر، أودّ، سيادة الرئيس، أن أؤكد لكم دعمي ودعم وفد بلادي الكاملين، ساعين للمضي قدما في عملنا ولتناول البنود الموضوعية من جدول أعمالنا. واسمحوا لي أيضا، أن أعرب عن خالص التهاني للسيد سيرجي أوردزونيكيدز الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والسفير، السيد إنريك رومان موري، نائب الأمين العام. كما نودّ الإعراب عن امتناننا لموظفي الأمانة لمساعدتهم القيمة في مهمتنا.

وكجزء من الهدف الرئيسي الذي يرمي إلى إقامة عالم يسوده السلم والاستقرار يؤدي إلى تنمية تشمل كل سكانه، فإن سياسة الأرجنتين الخارجية تولى اهتماما خاصا لتعزيز الأمن الدولي وتعزيز أنظمة حظر وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولبناء توافق في الآراء دعما لتحديد السلاح، وتكثيف الحوار بين بلدان الأمريكتين حول المسائل الحساسة في جدول الأعمال المتعلقة بالأمن الدولي. إذ تعتبر الأرجنتين أن الحفاظ على علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع جيرانها أمر حيوي، وترى أن ذلك سيؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار تستفيد منه المنطقة بأرجائها.

فجّلي أن المخروط الجنوبي بأمريكا الجنوبية مجال من مجالات عدم الانتشار وقد أثبتت، طوال العقد المنصرم، إحراز تقدم كبير في زيادة تعزيز هذه الإنجازات. وعلى سبيل المثال، فقد مضت ١٢ سنة على بدء عمل وكالة المحاسبة والمراقبة على المواد النووية التي أنشأتها الأرجنتين والبرازيل معا، في ١٩٩١. وقد اكتسبت هذه الوكالة خبرة كبيرة في مجال تطبيق الضمانات، وأحظاها ذلك بالثناء الدولي وقرّبها حقيقة من الهدف الذي أنشئت من أجله، أي، من ضمان شفافية البرامج النووية في كلا البلدين، وضمان اضطلاع الأرجنتين والبرازيل بالأنشطة النووية لأغراض سلمية محضة.

وعلى صعيد نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه، رحّب بلدي في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بانضمام كوبا إلى معاهدة تلاتيلولكو، الذي أدى إلى إعلان أول منطقة مأهولة في العالم منطقة خالية من الأسلحة النوويّة، وهي تشمل جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبصرف النظر عن التقدم المحرز في منطقتنا، لم يكن الوضع الاستراتيجي الدولي حقيقة مشجعا خلال الأعوام القليلة الماضية. فلا يزال ثمة قلق بشأن استمرار مخاطر الانتشار مما يتعارض مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إزالة الأسلحة النوويّة. ويستدعي هذا، بالإضافة إلى التهديد الذي يمثله وقوع المواد النوويّة في أيدي جماعات إرهابية، اتّخاذ المجتمع الدولي تدابير وقائية متضافرة لتعزيز وتحسين فعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النوويّة.

إنّ معاهدة عدم الانتشار النووي هي الصكّ الرئيسي لمنع انتشار الأسلحة النوويّة وهي الاتفاق الوحيد المتعدّد الأطراف والأكثر أهمية للحدّ من هذه الأسلحة. ونرى ضرورة أن يطبق هذا الصكّ المتعدد الأطراف على الصعيد العالمي، ولذا فنحن نواصل الضغط على الدول التي لم تصدق عليه بعد، سيّما منها تلك الحائزة للأسلحة النوويّة، كي تقوم بذلك دون تحفظ ولا شروط.

ويساورنا القلق في نفس الوقت، إزاء العقبات القائمة في هذا المجال ولذا، ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حثت حكومة الأرجنتين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في قرارها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة.

وترى الأرجنتين في الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار مناسبة جديدة لضمان التنفيذ الفعّال للتدابير المتفق عليها لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. ومن بين هذه التدابير، نؤكد بالخصوص على التوقيعات والتصديقات المطلوبة لبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة، وبدء المفاوضات فوراً في مؤتمر نزع السلاح في سبيل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء لجنة مخصصة تعنى بتزع السلاح النووي.

وفي انتظار المصادقة الضرورية لبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة نحث البلدان على التمسك بالوقف الاختياري للتجارب النووية، ومواصلة دعم نظام الرصد الدولي للمعاهدة.

ومن المتفق عليه اليوم بوجه عام أن انتشار القذائف يشكل معضلة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. لذلك لا بد من وضع معايير عالمية تحدّ من انتشار القذائف، وفي ذات الوقت تعزز ثقافة عالمية تعارض القذائف التسيارية. وفي هذا الصدد، فإن الأرجنتين تؤيد الرأي الداعي إلى أن تصبح مدوّنة قواعد السلوك الدوليّة التي وقّعناها في لاهاي، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عالمية النطاق. كما أنّها انضمت إلى فريق الخبراء الحكومي التابع للأمم المتحدة والمعني بالقذائف، وهي في ذات الوقت تؤيد إنشاء جهاز فرعي في مؤتمر نزع السلاح، للنظر في المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بكلّ جوانبه.

وإنّ دورنا في رئاسة نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، لدليل إضافي على الأهمية الكبرى التي نوليها لمراقبة الصادرات الحساسة كجزء من التزامنا بنظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في

ذلك بنظم إيصالها. ونرى في نفس الوقت، أن من الأساسي إعادة تأكيد حق الدول في تطوير برامج فضائية سلمية، تشمل المسائل المتعلقة بالوصول إلى الفضاء وإلى التكنولوجيات الفضائية، في نطاق مبادرة الاتحاد الروسي بشأن شبكة المراقبة العالمية، وكذلك في نطاق ورقة العمل المشتركة المقدمة من الصين والاتحاد الروسي، والتي تحمل الرمز CD/1680.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية لمثال واضح على التعاون الفعال المتعدد الأطراف والمسؤول الذي يسعى إلى الجمع بين ١٤٥ دولة. ولبلوغ أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تكمن مهمتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية تنفيذا كاملا، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق من الامتثال، ورصد تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في جميع أرجاء العالم، وتوفير محفل للدول الأطراف للتشاور والتعاون.

إن الأرجنتين تؤيد تماما المهمة الأساسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي، تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي، وبلوغ جميع أهدافها بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، تمشيا مع الأمل المشترك للمجتمع الدولي في ضمان ألا تستعمل الأسلحة الكيميائية أبدا، لا من قبل الدول ولا الأفراد ولا الجماعات.

ونظّل على التزامنا التام بالعملية وبالأنشطة الضرورية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونحثّ الدول الأطراف على حضور الاجتماعات المقبلة لآلية المتابعة المتفق عليها في المؤتمر الخامس لاستعراض المعاهدة، ومعها مبادرات فنية تخص جانبا من جوانب الأمن، لأنه مجال شهد الزمن أنه يشمل تهديدا حقيقيا لسلامة المجتمع الدولي.

وتعتبر الأرجنتين أن تطوير تدابير الشفافية وبناء الثقة مسألة ذات أهمية أساسية. وأن آليات التشاور والتنسيق التي أنشئت في منطقتنا توفر إطارا للعلاقات التي سوف تؤثر تأثيرا إيجابيا على وتيرة التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى الاجتماع الحادي عشر للجنة الدائمة للأمن الثنائي، المعقود في عام ٢٠٠٢، بين الأرجنتين وشيلي، إلى مبادرات من قبيل المنهجية القياسية الموحدة لقياس نفقات الدفاع، التي اتفق عليها هذان البلدان، وهي بمثابة قدوة للمنطقة قاطبة، في القيام بتمارين عسكرية مشتركة، وتقاسم استخدام قاعدة في أنتاركتيكا، ورسم نموذج إقليمي للأمن والتعاون في مجال الفضاء الخارجي.

ونحن مقتنعون أن الروابط الحميمة التي تربطنا بجيراننا، والتي نعمل على تنميتها، سوف تمكننا جميعا من المشاركة فعلا في الأنشطة على الصعيد الإقليمي ونصف الكرة، والعالمية. ولذا، ينبغي أن نشير إلى أن أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل جنبا إلى جنب مع بوليفيا وشيلي البلدين المنتسبين، قد أعلنت إقليمها الفرعي منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

وفي هذا الصدد ستواصل بلادي حملتها في كل المحافل ذات الصلة من أجل الوصول إلى إجماع دولي شامل على قبول مبادئ وأهداف اتفاقية أوتاوا، كما يظهر ذلك من المساعدة التي قدمتها قواتنا المسلحة في عمليات إزالة الألغام التي أجريت في مختلف القارات بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وإذ اختتم ملاحظاتي، أود أن أؤكد أن إعادة بسط سلطة مؤتمر نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، لتشمل المسائل المتعلقة بتزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة، ينبغي أن تكون أهم هدف تبغيه الدول الأعضاء.

أما وقد قلت ذلك، فينبغي الإقرار بأنه لا بد بالإضافة إلى الإرادة السياسية التي لا بد منها كي توصل مفاوضاتنا سيرها، من تكثيف الجهود للربط بين المصالح المتنوعة لمختلف البلدان المعنية. ونود بالتالي أن نؤكد تقديرنا الخاص للعمل المهني البارز الذي يؤديه السادة السفراء الموقرون، من بلجيكا، والجزائر، والسويد، وشيلي، وكولومبيا، الذين شجعونا بمبادرتهم بشأن برنامج عمل المؤتمر على استكشاف جميع الإمكانيات للتوصل إلى توافق آراء يسمح لنا بتحمل مسؤولياتنا. وفي هذا المسعى، أتعهد سيادة الرئيس، بتعاوننا والتزامنا الكاملين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الأرجنتين الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة لسفير إسرائيل الموقر.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، بما أن هذه أول مرة أتحدث فيها إلى الجلسة العامة، اسمحوا لي أن أهنئكم بتولي هذه المهمة الصعبة: افتتاح سنة العمل وقيادتكم لنا في هذه الدورة الأولى. وإذ ندرك القدر الكبير من العمل الذي ينتظرنا، أؤكد لكم تعاون وفدي التام.

لدى معالجة المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط بطريقة متوازنة، وهي مشاكل لا تعد ولا تحصى، يتعين علينا البحث في الخصائص الإقليمية الفريدة التي تناهض وتقوض الاستقرار في منطقتنا.

فقد يخفف السلام والمصالحة من السباق إلى التسلح في منطقتنا إلى الحد الأدنى الذي تتطلبه المقدرة الوطنية على الدفاع عن النفس. ولا يمكن تحقيق نظام أممي فعال قائم على تدابير الحد من انتشار الأسلحة والمحافظة عليه، إلا في منطقة لا تكون فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض وعدم الاعتراف بالآخرين مظهراً من مظاهر الحياة اليومية.

إن الحد من انتشار الأسلحة ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة تعزز بها الحكومات أمن مواطنيها ورفاههم. وإقامة عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل هدف نبيل، نعتقد انه ينبغي تحقيقه ببناء الثقة والأمان فيما بين جميع البلدان المعنية.

ففي منطقتنا، يستدعي الواقع السياسي اعتماد نهج عملي تدريجي لتحقيق هذه الثقة. وينبغي أن يقوم هذا النهج على المصالحة والسلام الشامل بين إسرائيل وجيرانها. وينبغي أن يصاحب إقامة السلام ويعززها اتخاذ تدابير وترتيبات لبناء الثقة إزاء الأسلحة التقليدية، تبلغ أوجها بإنشاء منطقة خالية من القذائف التسيارية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية يمكن التحقق منها بصورة متبادلة. وينبغي أن تشمل هذه المنطقة جميع دولها وأن تأتي نتيجة اعتراف متبادل ومفاوضات حرة ومباشرة فيما بينها. فغياب الاعتراف وعدم الاتصال المباشر ورفض حق دولة من الدول في العيش، كل هذا يقوض بلوغ الثقة والأمان.

لذا، لدينا اعتقاد قوي بأن السياق الإقليمي ينبغي أن يكون هو الإطار الأول والأساسي للتدابير الضرورية لتعزيز الحد من انتشار الأسلحة استناداً إلى سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

وقد سعت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى إرساء قواعد ثابتة للسلام والاستقرار في منطقتها، تقوم على أساس مصالحة تاريخية تنطوي على مفاهيم التسوية والثقة والاحترام المتبادلين، وفتح الحدود وحسن الجوار. وقد

وضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي السلام الثنائيتين مع مصر في عام ١٩٧٩ ومع الأردن في عام ١٩٩٤، وما زلنا نأمل في أن يتسع نطاق هذه العملية ويترجم منظورنا للسلام ولاستقرار اللذان نبتغيهما لمنطقتنا إلى واقع ملموس.

وتعتقد إسرائيل أن التطورات الأخيرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي، تشكل تحدياً خطيراً تواجهه جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومن أجل تعزيز الحد من الأسلحة. وتشمل هذه التطورات المنذرة بالخطر: مواصلة تصدير أسلحة الدمار الشامل، وناقلاتها، والدراية العملية والتكنولوجيات، بما في ذلك من طرف أعضاء النظم الموردة؛ ومواصلة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها من قبل دول أطراف في اتفاقيات تمنع تطويرها وإنتاجها؛ ونقاط الضعف الواضحة في صكوك التحقق الدولية في الكشف عن الأنشطة المحظورة والسرية التي تنتهك صراحة التعهدات التي تم التوصل إليها بموجب معاهدات الحد من انتشار الأسلحة.

وهذه مسائل جديرة بأن نقف عندها ونناقشها. وإسرائيل، فيما يخصها، مستعدة للمشاركة في هذه المناقشات. وسيتم تقييم الأفكار بناء على إسهامها في تعزيز عدم الانتشار عالمياً وإقليمياً، وتعزيز الاستقرار، مع مراعاة المتطلبات وشواغل الأمن الوطني في إسرائيل.

ومن الطبيعي أن تكون إسرائيل مدركة للصعوبات والخلافات المتعلقة ببرنامج العمل. ونحن نتابع بدقة مختلف المبادرات الرامية إلى تسوية هذه المسألة. فعندما يقدم مقترح ويقبل على نطاق واسع، وأساساً من الأطراف المعنية بالخلاف الراهن، آنذاك تحدد إسرائيل موقفها بموضوعية مجردة.

واهتمامنا اليوم ينصب أيضاً على مسألة الإرهاب التي تهدد مجتمعاتنا ومؤسساتنا وأساليب حياتنا وراحة بالنا. فلا يمكن لأي أحد اليوم أن يشعر بأنه محصن. فالإرهاب لا يزهق آلاف الأرواح فقط، بل لقد وضعتنا جميعاً في وضع خطر.

ولقد كانت إسرائيل مع الأسف في واجهة البلدان والمجتمعات التي وقعت ضحية الإرهاب أثناء العقود الأخيرة، ولا سيما في الآونة الأخيرة، إذ أخذ فتیان، ممن تعرضوا لغسل الدماغ من جانب أقرانهم، يرتكبون عمليات التفجير الانتحاري في أماكن مكتظة، منها المقاهي والمطاعم والجامعات والحافلات والساحات العامة، فيقتلون المئات ويجرحون الآلاف. كما اتخذ الإرهاب شكل هجمات تقع عبر الحدود، واختطاف الطائرات، والهجمات على الطيران المدني، كالهجوم الذي وقع مؤخراً على طائرة أركيا في مطار ممباسا، واستخدام الصواريخ قصيرة المدى ضد المراكز السكنية في إسرائيل. وقد مست هذه الأعمال الإرهابية، بكل مظاهرها، في الأعوام الأخيرة، كل أسرة تقريباً في إسرائيل، وأصبحت جزءاً من حياة الإسرائيليين اليومية.

لقد أصبح الإرهاب سلاحاً استراتيجياً، ليس في نطاق الشرق الأوسط فحسب، وإنما على نطاق عالمي أيضاً. ولا يقتصر هدف مرتكبيه على القتل والتشويه، وإنما يتجاوز ذلك إلى الإضرار بالنسيج الإنساني للسكان المدنيين، ولا يمكن تبرير هذه التدايعات بادعاء ظروف مخففة.

وقد قيل الكثير في الآونة الأخيرة ونوقش الكثير هنا عن الاحتمال المتعلق لوجود صلة بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن خطر هذه الصلة يلقي بظلال قائمة على المحيط الاستراتيجي، وكذا على المحيط الإقليمي، وخاصة في الشرق الأوسط. وواضح أن من دواعي القلق الشديد أن يحدث هذا في منطقة تشجع بعض بلدانها الإرهاب كأداة من أدوات الدبلوماسية. وقد حاولت هذه البلدان نفسها تطوير أسلحة الدمار الشامل مُخلة بالتزاماتها الدولية، وبرهنت على استعدادها لتزويد الجماعات الإرهابية وتسلحها بالأسلحة التقليدية والصواريخ. وثمة خطر حقيقي من أن تمتد هذه البلدان هذه الجماعات بالأسلحة غير التقليدية.

وإسرائيل، مع الأسف، من البلدان الوحيدة في هذه الهيئة التي تواجه شتى أنواع التهديد، من الأعمال الإرهابية الفردية إلى الحرب المعلنة. بل إن خطر الهجوم غير التقليدي أصبح بدوره سمة طبيعية من سمات الحياة اليومية في إسرائيل. واليوم ونحن نتكلم هنا، فإن الإسرائيليين مصطفون للحصول على الأقنعة المضادة للغازات. والسبب في ذلك هو الخوف من هجوم غير تقليدي قد يشنه بلد ليس بيننا وبينه أي نزاع مباشر.

إن همومهم للأسف، لها ما يبررها. فأتناء حرب الخليج قبل ١٢ سنة، في ظل قيادة نفس الزعيم الذي يشكل اليوم سبب عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم، كانت إسرائيل هدف ٣٩ هجمة بالقذائف التسيارية من دون أن تستفز أحدا. وهذا هو نفس الزعيم الذي استخدم الأسلحة الكيميائية ضد أبناء بلده، وهدد أكثر من مرة باستعمال ترسانته من الأسلحة غير التقليدية ضد بلدي.

سيادة الرئيس، إننا ونحن نجتمع هنا اليوم، نستهلّ عاما جديدا من العمل من أجل نزع السلاح، ينبغي أن نفكر في الهدف الحقيقي وراء عملنا. إن نزع السلاح أداة هشة وضرورية في أيدينا وأيادي قادتنا الذين تكمن مهمتهم في ضمان أمن ورفاه مواطنيهم، من دون أن يعولوا على تعزيز التسليح المحض. إن تشكيل عالم جديد خال من أسلحة الدمار الشامل ومن وسائل إيصالها هو هدف نبيل وضروري. فلنّف جميعاً بهذه المسؤولية العظمى.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل الموقر علي بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للمتحدث التالي في قائمتي، سفير هولندا الموقر.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أيها الزملاء الأعزاء، إن المجتمع الدولي يواجه تحديات متزايدة يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وخصوصا القذائف التسيارية.

ولمعالجة المشاكل التي ما انفكت تتزايد من انتشار الصواريخ التسيارية، تم وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وقد دُشنت هذه المدونة في مؤتمر مدونة قواعد السلوك الدولية المعقود في لاهاي، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وأثناء هذا المؤتمر التقديمي، انضم إلى المدونة ٩٣ بلداً من جميع الأقاليم. وحضر هذا المؤتمر ٧٨ وفداً من الدول المشاركة. كما حضر حفل تقديم المدونة ممثل من الأمم المتحدة. ويبلغ عدد الدول المنضمة إلى المدونة حتى الآن ١٠١ دولة.

وتنص المدونة على مجموعة من تدابير الشفافية وبناء الثقة بغية التخفيف من مشاعر انعدام الثقة والأمن إزاء استخدام تكنولوجيا القذائف.

وتعكس المدونة حصيلة مشاورات واسعة النطاق وتمثل أوسع أرضية مشتركة ممكنة. وقد حققت المدونة غرضين رئيسيين لها هما: إرساء مبادئ أساسية معينة بشأن القذائف لم تكن موجودة من قبل؛ ووضع إطار لمواصلة العمل.

وقررت الدول المنضمة، في اجتماعها الأول المعقود في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، أن يشغل منصب رئاسة المدونة على أساس تناوبي، مع مراعاة التوزيع الجغرافي. وتم تعيين هولندا لتولي الرئاسة الأولى للمدونة حتى الدورة العادية المقبلة للدول المنضمة، التي ستعقد في حريف ٢٠٠٣.

كما قررت الدول المنضمة إلى المدونة تعيين النمسا جهة اتصال مركزي مباشر. لجمع التقارير عن تدابير بناء الثقة وتعميمها، واستلام طلبات اشتراك الدول الإضافية وإعلانها، وغير ذلك من المهام التي يمكن أن تتفق عليها الدول المنضمة.

ونظراً لعدد المسائل المعقدة التي يجب التطرق لها بموجب المدونة، تقرر أيضاً عقد اجتماع تقني مخصص بين الدورتين، مفتوح لجميع الدول المنضمة. ويعقد هذا الاجتماع في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، للتوسع في عدد من المسائل المتعلقة بتنفيذ المدونة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. ومن التحديات التي علينا أن نواجهها اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة كما هو منصوص على ذلك في المدونة، كي تضمن فعالية المدونة في تعزيز الشفافية في مجال القذائف التسيارية.

وما تزال المدونة مفتوحة للتوقيعات. ويمكن للدول، بعد توقيعها، أن تشارك في المزيد من تطوير المدونة.

ونأمل أن تكبر المدونة وأن توفر الأساس لمزيد من العمل من أجل مكافحة انتشار القذائف التسيارية. وقد أرسلت المدونة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بغرض توزيعها، كما أرسلت إلى منظمات دولية وإقليمية أخرى. وسأرسل مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، ومعها قائمة الدول المنضمة إليها، إلى الأمين العام لهذا المؤتمر، وسأطلب إليه تعميم هذه الوثائق بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل النمسا، السيد بيتريتش الذي سيتحدث باسم شبكة أمن الإنسان.

السيد بيتريتش (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنها أول مرة أتكلم فيها في هذه الدورة، فإنني أود أن أتوجه إليكم بعبارات التهئة الحارة بتوليكم الرئاسة. لقد أعجبت بال إعجاب بالطريقة التي توليتم

بها مسؤولياتكم في هذه اللحظة الحاسمة. ومن نافلة القول إن وفدي يؤيد تأييداً تاماً مساعيكم الرامية إلى الخروج بالمؤتمر من وضعه السيئ الحالي. وفي هذا الصدد، أودّ أن أوكد من جديد، ورسمياً، تأييد التمسّاق لاقترح السفراء الخمسة.

ويُشرفني أن أتكلّم اليوم باسم الدول الشريكة والمراقبة في شبكة أمن الإنسان التي ترأسها التمسّاق حالياً.

فقد اعتمد وزراء خارجية الدول الشريكة والمراقبة في شبكة أمن الإنسان، أثناء اجتماعهم المعقود في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في نيويورك. الإعلان التالي المتعلق بالعمل على تحقيق عالمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام:

"نحن، الشركاء والمراقبون في شبكة أمن الإنسان، الأردن وآيرلندا وتايلند وجنوب أفريقيا وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا ومالي والنرويج والنمسا وهولندا واليونان، نعرب عن التزامنا القوي والدائم من أجل زيادة تعزيز المعايير الإنسانية التي وضعتها اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد نشأت هذه الاتفاقية عن التصميم على إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه أشخاصاً أبرياء وعزلاً، وتعوق التنمية الاقتصادية والتعمير وتحول دون عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أوطانهم، وتتسبب في عواقب أخرى وخيمة تبقى إلى ما بعد زرعها بسنوات عديدة. وقد وضعت الاتفاقية معايير إنسانية دولية يجري العمل بها على نطاق يتجاوز العضوية فيها.

"ونشدد على اقتناعنا بأنه ليس للألغام المضادة للأفراد أية فائدة عسكرية يتصورها العقل البشري ويمكن أن ترجح كفتها على كفة التكاليف الإنسانية المدمرة لهذه الأسلحة وتبررها.

"ونشدد تبعاً لذلك على رغبتنا في جذب انضمام جميع الدول التي لم تلتزم التزاماً رسمياً بعد بالاتفاقية ونعرب عن عزمنا على العمل دون هوادة نحو تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية.

"ونرحب في هذا الصدد، بتصديق شيلي، الشريك في شبكة أمن الإنسان، على الاتفاقية مؤخراً، وتصديق الدول التالية على الاتفاقية أو انضمامها إليها: إريتريا وأنغولا والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورينام ونيجيريا.

"وفضلاً عن ذلك، نشعر بالتشجيع نتيجة الخطوات التي اتخذتها دول أخرى للالتزام رسمياً بالاتفاقية، بما فيها اليونان، الشريك في شبكة أمن الإنسان، وتركيا، بالإضافة إلى أفغانستان."

وقد طلبت إلى الأمانة تعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وبما أن هذه الاتفاقية تعد إطاراً ملزماً قانوناً، دينامياً وجيد الأداء، في معالجته للمشاكل الهائلة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، فقد شهدت الأشهر الخمسة الماضية، منذ اعتماد هذا الإعلان، تزايداً في عدد الدول

الأطراف. وهكذا، فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، انضمت الدول التالية إلى الاتفاقية أو صدقت عليها: أفغانستان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا، وقبرص، والكاميرون.

وبهذا يبلغ عدد الدول التي أعلنت على عزمها على الالتزام رسمياً بالاتفاقية، ١٣١ دولة. وبعد فترة لا تبلغ إلا ثلاث سنوات ونصف السنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، يعد هذا في الواقع إنجاز رائع ودليل جلي على أن الاتفاقية قد وضعت معايير إنسانية دولية.

وباسم الدول الشريكة والمراقبة في شبكة أمن الإنسان، أودّ بالتالي أن أحثّ الدول التي لم تلتزم رسمياً بالاتفاقية بعد، وخاصةً منها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، على الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، وفي انتظار ذلك، أن تلتزم بالمعايير التي تنصّ عليها.

واسمحوا لي أيضا بأن أعتنم هذه المناسبة، بصفتي الرئيس المشارك للجنة الدائمة للخبراء المعنية بحالة وسير أعمال الاتفاقية، بأن أذكركم جميعاً بأن أسبوع العمل الأول من برنامج العمل فيما بين الدورات سينظم الأسبوع المقبل في مقر المنظمة العالمية للأرصاء الجوية، وأشجعكم جميعاً على المشاركة في هذه الأعمال.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السفير البرزي الذي يتكلم باسم مجموعة ال ٢١.

السيد البرزي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): نظراً إلى ما تتمتعون به، سيادة الرئيس، من خبرة مشهود بها، ومهارة دبلوماسية، يسرني أن أتوجه إليكم بعبارات التهنية لتوليكم الرئاسة وتوجيهكم لأعمالها. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفدي، وأؤكد لكم ثقته وتعاونه معكم في أداء مهامكم.

وبصفتي منسق مجموعة ال ٢١، أودّ أن أقرأ على مسامعكم بياناً باسم المجموعة:

"تعرب مجموعة ال ٢١ عن ارتياحها لاعتماد المؤتمر جدول أعماله لدورة عام ٢٠٠٢. وتبدأ هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح أعمالها في ظل تحديات خطيرة ومتعددة الأوجه يواجهها المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة بكافة أنواعها والأمن الدولي، لا سيما المحاولات الرامية إلى تبرير مفهوم حيافة الترسانات النووية إلى أجل غير مسمى، والمفاهيم ذات الصلة بالردع النووي، بما في ذلك وضع إطار استراتيجي منفتح وعناصر ترمي إلى توسيع نطاق إمكانية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

"وتؤكد المجموعة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يضع برنامج عمل يستجيب لهذه التحديات ولمصالح وأولويات جميع أعضائه التي تلي تطلعات المجتمع الدولي فيما يخص نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة بكافة أنواعها وتحقيق السلم والأمن الدوليين. وتعرب المجموعة عن قلقها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن منذ عام ١٩٩٩ من أن ينجز أي عمل هام يركز على برنامج عمل متفق بشأنه، رغم ما أبدته المجموعة من مرونة ورغم عدد

المقترحات الرسمية وغير الرسمية التي قدمها بعض أعضائها أثناء رئاستهم للمؤتمر، وهي اقتراح السيد رودريغيس ثيدينيو واقتراح السيد دميري واقتراح السيد أموريم والاقتراح المقدم مؤخراً والمعروف باسم "مبادرة السفراء الخمسة". وتؤكد المجموعة مجدداً استعدادها لأن تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل تتجلى فيه أولويات جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

"وتعيد المجموعة في هذا الصدد، تأكيد اقتراحها الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 بشأن برنامج العمل ومشروع مقرر وولاية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع الأسلحة النووية.

"وتؤكد المجموعة أن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال في أعلى سلم أولويات مؤتمر نزع السلاح. وتشدد على أهمية إزالة احتمال اندلاع حرب نووية، وما يمكن أن تتعرض له الإنسانية من تهديدات ناجمة عن استمرار وجود أسلحة نووية، واحتمال استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة ضرورة إزالة الأسلحة النووية تماماً، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة لمباشرة المفاوضات دون إبطاء.

"وتعرب المجموعة كذلك عن شديد قلقها إزاء عدم إحراز ما كان متوقعا من تقدم بعدما قطعت الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ تعهدا لا لبس فيه بأن تزيل ترساناتها النووية تماماً، وصولاً إلى نزع السلاح النووي.

"وقد أعربت المجموعة، في الوثيقة CD/1549 المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، عن موقفها فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة، في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية"، تتولى التفاوض، بناء على تقرير المنسق الخاص (CD/1299) وعلى الولاية المحددة فيه، بشأن معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

"وبات منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة أكثر إلحاحاً نظراً لما أبدي من هواجس مشروعة بأن الصكوك القانونية الحالية غير كافية لردع أي محاولات وشيكة ترمي إلى مواصلة تسليح الفضاء الخارجي. إن إبطال معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يمثل تحديات جديدة في هذا الصدد. ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٧/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تشدد المجموعة على الحاجة الملحة للشروع في مؤتمر نزع السلاح في عمل جوهرى يرمي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

"ورغم تعدد النهج، تعرب المجموعة عن اعتقادها الراسخ بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية.

"وترحب المجموعة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها (A/57/229) وتحيط علماً باتخاذ الجمعية العامة القرار ٧١/٥٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢،

الذي يطلب إلى الأمين العام، أن يقوم، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، بمواصلة بحث مسألة القذائف بجميع جوانبها وأن يقدم تقريرا كي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إن المجموعة مقتنعة بضرورة اتباع نهج عالمي شامل وغير تمييزي يتم التفاوض عليه بصورة متعددة الأطراف بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها باعتبار ذلك مساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وريثما تنشأ هذه الآلية العالمية المتصلة بنظم إيصال أسلحة الدمار الشامل، ينبغي طرح أي مبادرة تناول هذه الشواغل بصورة فعالة ومستمرة وشاملة عن طريق عملية تفاوض شاملة في محفل يمكن أن تشارك فيه جميع الدول على قدم المساواة وتشدد المجموعة في هذا السياق على دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة للتفاوض على نزع السلاح.

"وإذ تضع المجموعة في اعتبارها المناخ السائد في مؤتمر نزع السلاح، يساورها بالغ القلق بشأن التراجع التدريجي للنهج المتعدد الأطراف، وتؤكد أهمية بذل جهود دولية جماعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال معاهدات لئلا نزع السلاح ومنع انتشاره يتم التفاوض عليها تفاوضاً متعدد الأطراف وتكون غير تمييزية. وتبرز المجموعة الأهداف التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٧، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يؤكد، في جملة أمور، مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي في المفاوضات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف المحافظة على المعايير العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاقها، وتؤكد أيضا مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي في حل مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار.

"وتأمل المجموعة أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية في وقت مبكر من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد المجموعة استعدادها لأن تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وتحث المجموعة بقية المجموعات على أن تبدي مرونة مماثلة، وتطلب إلى رئيس المؤتمر أن يكثف الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل، لكي يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية دون إبطاء، وفقا لنظامه الداخلي."

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل بلجيكا الموقر، السفير لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (ترجمة عن الفرنسية): السيد الرئيس، بصفتي رئيس الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فقد كلفت بمهمة إجراء مشاورات غير رسمية بشأن العملية التحضيرية المؤدية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أرسلت خطابا إلى جميع البعثات الدبلوماسية أَدعوها فيه إلى الاجتماع الاستشاري الأول، الذي يعقد غدا الجمعة، ٣١ كانون الثاني/يناير. وأود أن أوضح أن الاجتماع لن يعقد في القاعة ٢٤ كما جاء في الرسالة، وإنما في القاعة ٢٢. فأنتم كلكم مدعوون، ومرحبا بكم لحضور الاجتماع.

وإذ نحن بصدد الكلام في موضوع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لا يسعني إلا أن أختتم بياني بالإعراب عن شكري لصديقي ممثل جنوب أفريقيا، السيد توم ماركرام، الذي سوف يغادرنا غداً. وأودّ أن أعرب له عن شكري لما لاقيته منه من تعاون ممتاز خلال الأعوام الثلاثة الماضية في مجال الألغام المضادة للأفراد. ولديّ يقين أن كل من عمّل مع السيد ماركرام سيشاركني تمنياتي له بأن تُكلّل كل مساعيه المقبلة في عمله بالنجاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير بلجيكا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل فتزويلا الموقر، السيد ويليام سانتانا.

السيد سانتانا (فتزويلا) (ترجمة عن الإسبانية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، بادئ ذي بدء، بأن أعبر لكم عن شكري على الطريقة الممتازة التي تسيرون بها أعمالنا، وأن أعرب عن دعم وفد بلدي لكم في مساعيكم المحمودة.

وباختصار، سيادة الرئيس، اسمحوا لي، أن أعرب عن دعم وفد بلدي أيضاً للمبادرة التي تقدّم بها السفراء الخمسة، السيد لينت، و السيد دميري، والسيد سالاندر، و السيد فيغا، و السيد ريبس، بشأن برنامج عمل هذا المؤتمر. ويقوم لهذا الدعم على أساس اعتبارات شتى، لن أذكر منها إلا اثنتين.

أولا وقبل كل شيء، فإن ميزة هذا المقترح التي لا يمكن نكرانها هي أنه يقدمّ نهجاً متوازناً لطموحات أعضاء المؤتمر في أن يأتوا ببرنامج عمل يساعدنا على إنجاز عمّلتنا بطريقة مرضية.

وثانياً، يعتبر هذا المقترح اعترافاً بالجهود المحمودة التي بذلها أصحاب الاقتراح ولا يزالون يبذلونها، وخصوصاً النهج المرن الذي تعكسه الوثيقة التي أعدوها. وأحثّ أعضاء المؤتمر الآخرين على اتباع نفس وجهة النظر التي اتبعتها هذه الجهود الإيجابية، وعلى تقديم إسهاماتهم الضرورية، كي تتمكن هذه السنة أخيراً من حوض العمل الذي يتحتم علينا أدائه بروح بناءة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فتزويلا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور الموقر، السيد باريديز.

السيد باريديز (إكوادور): (ترجمة عن الإسبانية) السيد الرئيس، بما أنّها أول مرة أتكلّم فيها برئاستكم، أودّ أن أعرب لكم عن بالغ ارتياحنا لرئاستكم هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح. وإننا مطمئنون، نظراً لمهاراتكم وصفاتكم الحميدة، إلى أن أعمال هذا المحفل في أيد أمينه، ونحن نسعى لبلوغ الأهداف وتحقيق الطموحات التي يأمل جميع الأعضاء بلوغها. دعوني أوّكد لكم دعم وفد بلادي الكامل في أي من المسائل التي قد تساعدكم في سعيكم للنهوض بمهامكم الصعبة.

وعلى غرار ما فعل وفد بلادي في مناسبات سابقة، يودّ من البداية، أن يعرب من جديد عن بالغ قلقنا للحمود الذي يعترى هذا المؤتمر. فبالنسبة لبلد مثل إكوادور وشعب مثل شعبنا، إنه لمثبط للعزيمة أن نرى هذا المحفل، الذي يطلب إليه أن يقوم بالدور الحيوي الهامّ الذي يتمثل في الاتفاق على معايير وآليات رصد مناسبة

لتدعيم السلم والأمن الدوليين، غير قادر، ولعدة سنوات متوالية على أن يتفق على برنامج عمل يمكنه من تنفيذ جدول عمله المقترح.

إن الظروف الدولية التي تسود عالم اليوم، والحالة الاقتصادية الملحة التي تعيشها كثير من قطاعات المجتمع تستدعي بذل جهود عاجلة في السعي وراء هدفنا المنشود وهو بلوغ اتفاقات نزع سلاح من أجل إبعاد شبح الدمار عن جميع أرجاء العالم، ذلك الدمار الذي قد ينتج عن استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وكما أشير في بيان وفد إيران باسم مجموعة الـ ٢١، فقد بذلت جهود لا تحصى في إطار هذا المؤتمر، وقدمت اقتراحات بمبادرة من مجموعة البلدان هذه بغية توفير العناصر الضرورية للتوصل إلى توافق في الآراء يمكن هذا المحفل من اعتماد برنامج عمل، وبالتالي من مباشرة مهامه الحقيقية. ولا ريب أن ذلك قد يعطي آمالا جديدة للعالم، ويوفر عناصر قد تعزز السلم بين الشعوب. ويؤكد هذا البيان من جديد التزام المجموعة التام بنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، لأنه طريقة مرنة، ومتوازنة وشاملة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد هذه الثقة في النظام المتعدد الأطراف، وإنه لمن واجب هذا المؤتمر جعل هذا النظام يصبح فعالا تماما.

ومن بين الجهود المبذولة لتجاوز الصعوبات التي تواجه المؤتمر، يود وفد بلادي أن يؤكد على المخطط المهم والذي جاء في وقته، والذي قدمته مجموعة السفراء الخمسة، وجميعهم رؤساء سابقون للمؤتمر، وينتمي عدد منهم إلى المنطقة التي ينتمي إليها بلدي. ويعتمد هذا الجهد على مشروع سابق قدمه سفير البرازيل السيد سيلسو آموريم، وكان وفدي قد أيدته أيضا، وهو يتضمن عددا كبيرا من الميزات ينبغي لأعضاء هذا المحفل مساندة لها وتأييدها. وكما أشار أصحاب هذا المشروع، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين. فقد صمم بشكل يسمح لأي الأعضاء بالتوسع في عناصره كي تخدم مصالحهم - وبطبيعة الحال مصالح المؤتمر عامة - إلى أقصى حد ممكن، إن هم ارتأوا أنه من الممكن المضي في استخدام أي من عناصره لتحسينه.

وللوفود المهتمة بإدخال هذه التحسينات كامل الحرية في ذلك، وفي إثارة النقاط التي يرون أنها قد تساعد في هذه المهمة. وتمثل ميزات هذا المشروع، الذي يستند بدوره إلى مشروع غيره ناهز الوصول إلى اتفاق، في أنه فرصة فريدة لا ينبغي ضياعها. علاوة على أنه سوف يمكننا من التحلي بالإرادة السياسية الضرورية إن هو اكتمل وأصبح في صيغته النهائية.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده لهذا المشروع الذي أتى في أوانه، في مستهل الدورة الراهنة، ونناشد جميع الأطراف الرئيسية المعنية أن تعمل على أن يكون لبرنامج العمل المحتمل هذا كل ما يتصور من الفرص للخروج بمحفلنا من الجمود الذي هو فيه، وتمكينه من القيام بالدور الأساسي الذي كلف به في بلوغ السلم العالمي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وألاحظ الآن ممثل العراق الموقر، السيد السفير النعمة.

السيد النعمة (العراق): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أتكلم فيها أمام هذا المؤتمر الموقر أود أن أقدم التهنية لكم بمناسبة تسلمكم رئاسة هذا المؤتمر وأعبر عن استعداد وفدي للتعاون معكم لتحقيق النتائج التي يسعى إليها هذا المؤتمر.

السيد الرئيس، هذا البيان أدلي به ممارسة لحق الرد على بيان سفير إسرائيل. ولدينا قول مشهور في تراثنا العربي يقول إذا لم تستح فاصنع ما شئت، وهذا المثل ينطبق على الذين يطلبون من الآخرين وينسون أنفسهم، يريدون من الآخرين أفعالاً ولكنهم يعفون أنفسهم من القيام بها. وينطبق هذا على بيان سفير إسرائيل في هذا المؤتمر فقد عرض في بيانه مغالطات، وهي مغالطات اعتدنا على سماعها في مؤتمرات عديدة. ففي الوقت الذي يبدي فيه إيمانه بأهداف مؤتمر نزع السلاح فالمجتمع الدولي لم ير أي خطوة ملموسة من إسرائيل في اتجاه نزع السلاح، أي خطوة ملموسة. فمنشآتة النووية غير خاضعة للرقابة الدولية. ولدى إسرائيل أسلحة نووية. إسرائيل موقعة على اتفاقية تحريم الأسلحة الكيميائية ولكنها غير مصادقة عليها، وبالتالي لا أحد يعرف ما لديها. ولديها خزين من الأسلحة البيولوجية، ولديها وسائل إيصال لهذه الأسلحة. إسرائيل هي سبب سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ومع ذلك يأتي سفير إسرائيل ليدعي إيمانه بأهداف نزع السلاح، وأنهم يسعون إلى أن يجعلوا منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن سباق التسلح. وهناك فقرة في القرار ٦٨٧ هي الفقرة ١٤ التي تدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل. لا نجد أي خطوة ملموسة من جانب إسرائيل بهذا الاتجاه. ويشكو مندوب إسرائيل من أنهم دولة تتعرض لأعمال إرهابية وينسون أنهم يحتلون أراضي الغير فهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهم يبنون مستوطنات غير مشروعة، وهم يقتلون السكان المدنيين والأطفال، وهم يجرفون المزارع ويهدمون البيوت ويغلقون الطرق ويفرضون عقوبات جماعية على شعب أعزل. وحينما يقاوم ذلك الشعب الاحتلال يصبح هذا الشعب إرهابياً. ويريدنا أن نصدق ذلك. وفي الوقت التي تدعي فيه إسرائيل نواياها السلمية لا تخفي نواياها في التوسع وضم أراضي الغير بالقوة مخالفة لكل القرارات الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. أما ممارساتها إزاء المدنيين الفلسطينيين، فقرارات لجنة حقوق الإنسان في الدورة الماضية خير مثال على ذلك. أليست أفعال إسرائيل إزاء المدنيين في الأراضي المحتلة مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة؟ ألا يحق لهؤلاء السكان الدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال؟ ثم ماذا نسمي ممارسات إسرائيل؟ أليست هي ممارسات إرهابية؟ يتطرق مندوب إسرائيل في حديثه بشكل غير مباشر إلى بلادي دون تسمية. نحن لم نكن نود الدخول في مهاترات حول هذا الموضوع ولكن إسرائيل لا تخفي نواياها العدوانية إزاء بلدي، وهي تُحرض على شن الحرب على بلدي يومياً. وفي الوقت الذي يتهم به قائد بلدي علينا أن نذكره بأن قائد بلده مطلوب بتهمة جرائم حرب، وقد رفعت عليه دعوى قضائية في بلجيكا وأن هناك أدلة تدمغه وتدينه بارتكاب مجزرة شاتيلا عام ١٩٨٢. وفي الختام أقول لمندوب إسرائيل إذا كان بيتك من زجاج لا ترمي الناس بالحجارة.

السيد جانغ تشون سيك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني أخذت الكلمة لأول مرة، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة خلال الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٣. وأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم، مع دعم وفد بلدي الكامل لكم.

والآن وقد تناول وفد الأرجنتين الموقر مسألة انسحاب بلدي من معاهدة عدم الانتشار، أود أن أشير إلى موقفنا في هذا الصدد. ومع ذلك، فليس في نيتي أن أدخل هنا في تفاصيل إضافية لأن مؤتمر نزع السلاح ليس المحفل المناسب لطرح هذه القضية للنقاش.

وقد كان انسحابنا من معاهدة عدم الانتشار بالفعل إجراء للدفاع عن النفس في مواجهة القرار غير التزيه والانحيازي والانفرادي الذي اعتمده الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي تعدى على سيادتنا وكرامتنا. فقد اعتمدت الوكالة قراراً ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير من هذا العام، في أعقاب القرار المماثل الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، الذي اعتبرنا الوكالة بموجبه مجرمين وطلبت منا إلغاء ما يسمى "البرنامج النووي" بشكل فوري وقابل للتحقق.

وأود أن أستغل هذه المناسبة لأوضح مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تنوي إنتاج أسلحة نووية. وقد أوضحت حكومتنا هذا الأمر بجلاء حينما أعلنت قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وبإمكاننا تقديم الأدلة على هذا من خلال إجراء التحقق المنفصل بين بلدي والولايات المتحدة.

وتُعد القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية قضية ثنائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويمكن حلها باللجوء إلى الحوار بين البلدين. ومن ثم تعترض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على أي محاولة تهدف إلى تدويل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، لأنها لن تساعد على إيجاد حل للمشكلة. وإذا كان أي بلد يهتم بالفعل بأن يرى حلاً سلمياً للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية، فلا ينبغي له أن يتخذ موقفاً من جانب واحد أو يعرب عن قلقه أو يحثنا على أن نعيد النظر في انسحابنا، بل يتعين عليه بدلاً من ذلك أن يشجع على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات بين الطرفين. وقبل الختام، أود أن أؤكد من جديد أن أي نقاش حول هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح هو مضیعة للوقت ليس إلا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الجزائر الموقر، السفير دميري.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن آخذ الكلمة تنمة لما جاء في بياني زميلي من إسرائيل والعراق. وإنني لا أقوم بهذا لكوني ممثلاً لبلد أفريقي فحسب، بل لأنني أُنتمي إلى بلد عربي ممثل هنا في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن يفهم بياني على أنه بيان يخلو من أية عناصر جدلية ولكن، ما دمنا نتواجد في مؤتمر نزع السلاح، فلا بد لي أن أعترف بوجود قدر من الحزن. ويتعين على زميلي الموقر من إسرائيل، الذي يعرف موقفي حق المعرفة، أن يقف أمامنا اليوم ويدلي ببيان جد قوي، يعلن فيه، على سبيل المثال، أن بلده قرر تسليم المنشآت النووية في ديمونة لكسي تجري عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عمليات تفتيش. ومن شأن هذا أن يعزز احتمالات السلام في الشرق الأوسط. وكان بودي أيضاً أن يعلن زميلنا من إسرائيل أن بلده سيمثل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة امتثالاً صارماً. ويبدو أن الأمر على غير ذلك؛ وألمي الوحيد هو أن ترد هذه المعلومات في بيانه القادم وهكذا ستكون فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط الذي عانى طويلاً فرصاً واعدة بالخير.

إننا جميعاً ندين الإرهاب. إنه الكارثة التي ألت بالألفية الثالثة، وللجزائر التي عانت طويلاً من الإرهاب، قبل معظم الدول الأخرى بكثير، وقبل ١١ أيلول/سبتمبر بكثير هو الذي كثيراً ما يواجهه العالم باللامبالاة، أصبحت في مركز يسمح لها تماماً بأن تعلن عن تنديدها. وأعتقد أنه، كلما سقطت ضحية من الضحايا المدنيين في الشرق الأوسط، فلسطينياً كان أم إسرائيلياً، فإننا نتأثر جميعاً. وينبغي لنا أن نعتنق هذه الفكرة كحقيقة عالمية وأود أيضاً أن أوضح أن هذه ليست مواقف الدول فحسب، وإنما هي أيضاً مواقف مجتمعات الدول برمتها. وقد نددت جامعة الدول العربية بالإرهاب؛ وكذلك فعلت منظمة المؤتمر الإسلامي. وإذا كان الأمر يتعلق بالاضطلاع بالمسؤوليات، كما قيل، في بيان السيد ياكوف ليفي، فيني أنصح أنه يقرأ مذكرات وزير خارجية إسرائيل سابق، وهو السيد موشي شاريت، الذي قال ببساطة إن الإسرائيليين اشتركوا بقوة في تمويل وتدريب حركة حماس. وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن محوها ببساطة. فعندما نتحدث عن المسؤولية ينبغي لنا أن نكون جد واضحين.

وأود أن أضرب بعض الأمثلة التي توضح أننا لسنا هنا مجرد أن يلوم بعضنا البعض على وقائع عفا عليها الدهر بل للعمل على أساس الحوار السلمي لكي نبني السلام والأمن الدوليين معاً.

وأود أن أذكر، باعتباري أيضاً ممثلاً لبلد أفريقي، أن الدكتور فوتر باسون يمثل جنوب أفريقيا صاحب السمعة السيئة، الذي جاء بخطة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الجنس الأسود في أفريقيا، والذي لجأ فيما بعد إلى إسرائيل. ووقعت هذه الأحداث في الثمانينات ولا ينبغي أن يطويها النسيان. ولا يمكن حسب اعتقادي دحض هذا الأمر ولكن دعونا الآن نحاول وننظر إلى ما بعد هذه الوقائع.

وما دمنا بصدد موضوع فرص السلام، دعونا ننظر في الاحتمالات الممكنة اليوم. فثمة آفاق أمامنا. وعليه، فقد خرج مؤتمر القمة العربية في بيروت بعرض من أجل السلام وأتاح فرصة لا تضاهيها فرصة لتحقيق السلام. فمتى نستطيع إلى أي رد على هذا البرنامج، الذي، لا بد لي من الإشارة إلى أنه لقي ترحيباً من المجتمع الدولي بأسره تقريباً، ولا سيما من الاتحاد الأوروبي الذي كان رد فعله مؤيداً لمقترحات مؤتمر القمة العربية في بيروت.

كذلك يمكنني أن أشير إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها لإقامة سلام دائم، مثل اتفاقات كامب دايفيد لعام ١٩٧٩ مع مصر واتفاق عام ١٩٩٤ مع الأردن. وهي كلها ممتازة وجيدة، ولكن ثمة أمر لا يزال يزعجني. ويبدو لي أن هذه الذكريات انتقائية بعض الشيء. فلماذا لم يتم تضمين اتفاق أوسلو؟ إن اتفاق أوسلو مرحلة مهمة في العملية السلمية. ولماذا مر سفير إسرائيل مر الكرام على اتفاق أوسلو؟ فهل هذا يعني أنه لم يعد أحد في بلده يمثل لاتفاقات أوسلو؟ إننا لو نظرنا إلى الأمور من هذه الزاوية، وإذا أردنا أن نسير في تيار دعم السلام وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما تحقق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فأعتقد أنه ينبغي لنا أن نراعي مقترحات الناس الذين أرى أنهم تصرفوا من جانب الوعي الأخلاقي. وأشير من بينهم إلى المسؤول الكبير، روبرت مايت، في الولايات المتحدة، الذي دائماً ما كان يتناول في بياناته وكتاباته العامة، القضايا الحقيقية الكامنة في المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل. وأود أن أضع ثقتي في هؤلاء المدافعين عن الحوار مثل الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان، الذي رسم أيضاً معالم علاقة أخوية مقبلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسبب هذا، بعد كل ما قيل وفعل، أن إسرائيل ليست هي التي تشعر بالتهديد اليوم - حسب نظرنا على الأقل: بل فلسطين.

ونود أن نعرف متى ستضع إسرائيل أخيراً لنفسها حدوداً تتماشى مع الاتفاقيات الدولية؟ ومتى ستوقف انتهاكاتهما اليومية لأمن الشعب الفلسطيني وممتلكاته؟ إن ضمائرنا - وليست ضمائر العرب أو المسلمين وحدهم ولكن أيضاً ضمائر كثيرين منا في المجتمع الدولي برمته - ضمائر مضطربة للغاية، سيادة سفير إسرائيل، من جراء هذه الصور المؤثرة جداً، ليس للأشخاص الذين يلاقون الموت في بلدكم فحسب، بل وأيضاً صور الطفل الصغير محمد الدرة، الذي لقي حتفه وهو بجانب والده والذين أظهرت وسائل الإعلام صورهما في كل أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فهناك صور لأناس يُدفنون تحت الأنقاض عندما تُخلف الدبابات وراءها الدمار. وأعتقد أن ذاكرتنا ستحتفظ بصور الجنود الإسرائيليين وهم يكسرون أوصال الفلسطينيين مستخدمين الصخور. فهذا نوع من الصور لا نرغب في رؤيتها مرة أخرى، ولا نأمل في أن يتكرر مرة أخرى ما وقع في ليلة الكريستال. وإذا ما أردنا أن نبني السلام فلا بد لنا من أن نصغي إلى رسالة السلام.

ونود أن نذكر مرة أخرى بأن مقترح مؤتمر القمة العربية في بيروت لا يزال ينتظر رداً للمضي قدماً ومنتظر، بالطبع، أيضاً من بلدكم أن يخضع لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يُطلب من جميع البلدان الأخرى في العالم، بما في ذلك البلدان التي تخلت عن امتلاك الأسلحة النووية، كما ننتظر منه أن يقدم تعهداته بالامتثال لقرارات مجلس الأمن امتثالاً صارماً. فعندما يأتي هذا اليوم، نكون قد خطونا خطوة كبيرة إلى الأمام، وأرجو أن يكون هذا فحوى بيانكم القادم.

ومرة أخرى، السيد الرئيس، أود أن أؤكد على أن كل ما قلته لا يمت للسياسة بصلة. إني لا أمارس أي حق في الرد، بل أحاول ببساطة أن أسلط الضوء على الحالة التي تثير قلقنا جميعاً، واليوم أتاح لنا سفير إسرائيل فرصة لنخرج عن صمتنا الذي طالما بدا مفروضاً على مسألة قدرات إسرائيل النووية. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نبرز هذه المشاكل إلى العلن وأود أن أشكره على الأقل لقيامه بذلك اليوم، لأنه لولا ذلك لربما أصبح لبيانه معنى مخالفاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الموقر، السفير ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لدي فقط رد فعل جد وجيز. إن البيان الذي أدليت به، واضح بذاته، فيما اعتقد، في تلخيص آراء إسرائيل وسياساتها فيما يتصل بعمل المؤتمر. وثمة محافل سياسية مناسبة في الأمم المتحدة لمناقشة الاتهامات الشرسة التي أطلقها سفير العراق أو الاعتبارات الموزونة التي عرضها علينا زميلي الموقر، سفير الجزائر السيد دميري.

ولا أظن أن هذه المجادلات ينبغي إدراجها في هذا المحفل. وأعتقد أن من غير المناسب، رغم أنني، مثل السفير دميري، أستطيع أن أرسم العديد من الصور عن ضحايا الإرهاب وأتعرض للمسألة بدرجة أكبر وفيما أعتقد، بشعور وتأکید مشاهين. وأود فقط أن أقول للسفير دميري إني أقدر ما أرى أنه دوافع حقيقية وراء بيانكم - عن السلام في الشرق الأوسط - وحين صورت في كلمتي اتفاقات السلام الموقعة إلى حد الآن بين مصر وإسرائيل وبين الأردن وإسرائيل، كنت أعبر عن أمني في أنه بعد إعلان مبادئ عام، هو اتفاقات أوسلو، التي كما أوضحتم ألغيت من طرف واحد، هو السلطة الفلسطينية، أننا نود بالفعل تحقيق تلك الاتفاقات مع بلدان أخرى

مجاورة، بما في ذلك، كما ذكرتم، الاعتراف بالحدود. ونرغب كثيراً في أن يعترف جيراننا بحدودنا عن طريق المفاوضات، وأن يوضع حد للتهديدات المتبادلة وللإرهاب.

ولكن مرة أخرى، فإن هذه المسائل تطرح أكثر في المحافل السياسية للأمم المتحدة، وأنا أوصي - كما يتعين علي أن أفعل في بياناتي وآمل أن يفعل الآخرون في المنطقة الشيء نفسه - بالألا نخرج عن القضايا المطروحة أمامنا ومرة أخرى، فإن بياني هنا واضح في ذاته.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل الموقر على بيانه وأعطي الآن الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الموقر، السيد ماكينيس.

السيد ماكينيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في الجلسة العامة برئاستكم، اسمحوا لي، في مستهل ملاحظاتي، أن أهنيكم بتوليكم هذه المهام. وإنما للحظة مهمة بالنسبة إلى هذه الهيئة. ولن نستطيع أن نطلب بقائد وزميل أكثر منكم قدرة وكفاءة وفعالية، وبإمكانكم أن تُعولوا على الدعم الكامل لوفد بلدي وأنتم تمضون قدما في عملكم.

وردا على ملاحظات زميلنا الموقر وممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أؤكد على أن انسحاب ذلك البلد من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست مسألة ثنائية فحسب بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فاستمرار كوريا الشمالية في صنع الأسلحة النووية يشكل تهديداً للسلام والاستقرار في شمال شرق آسيا وللنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن بالخصوص لمعاهدة عدم الانتشار وللوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى هذا النحو، فهو يقلق المجتمع الدولي بأسره، قلقاً بالغاً. وإنما نقف جميعاً مع المجتمع الدولي في مناشدة كوريا الشمالية بأن توقف برنامجها النووي بصورة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها وبالعودة إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية. والولايات المتحدة ملتزمة بالسعي نحو تحقيق هذا الهدف عبر الوسائل الدبلوماسية. ونرحب ببيان اليوم وفحواه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تنوي إنتاج الأسلحة النووية، ومن شأن العودة إلى معاهدة عدم الانتشار أن تساعد في طمأنة المجتمع الدولي بأسره إلى ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة، والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر، السفير سلوم.

السيد سلوم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أعيد تأكيد تعاوننا معكم لإيصال هذا المؤتمر إلى النتيجة المرجوة ولنخرجه من المأزق الذي وصل إليه بعدم التحرك وكأن هذا المأزق لم يكن كافياً، فجاء سفير إسرائيل ليزيد الموقف سوءاً بالتحدث عن أشياء لا مكان لها في هذا المحفل. نحن لا نود أن نستعمل حقنا في الرد لأننا لا نود أن نشير جدلاً إلا أننا بحاجة إلى أن نوضح بعض النقاط.

نحن في سوريا كما العرب الآخرين ندين الإرهاب في جميع أشكاله وصوره وندين بشكل خاص إرهاب الدولة. هذا الإرهاب الذي امتازت إسرائيل بممارسته. إن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية خطر كبير على جيرانها ليس ذلك فحسب بل على المنطقة بأسرها لأنها بالإضافة لامتلاكها أسلحة نووية ثبت وجودها فهي تمتلك وسائل إيصالها إلى جميع دول منطقة الشرق الأوسط كما أنها ما زالت تتمتع عن فتح منشآتها للتفتيش.

يتحدث ممثل إسرائيل عن تعرضه وتعرض بلده للإرهاب. وعندما أعود إلى النص يمكنني أن أقول كأنه يتحدث عما تمارسه إسرائيل نفسها من هجمات عبر الحدود وعمليات إرهابية واختطاف. من يقوم بهذا؟ فلنبدأ قليلاً منذ البدء. من قتل اللورد بيرنادوت؟ قتله أناس يحكمون في إسرائيل الآن. من الذي هاجم جيراننا بالتعداد فقد هاجمت إسرائيل مصر عام ١٩٥٦ واحتلت أراضيها وهاجمت جيرانها من الدول العربية عام ١٩٦٧ واحتلت أراضي كل الدول المحيطة بها تقريباً. هاجمت لبنان مرتين واحتلت أراضيه. يقول الهجوم على الطيران المدني. فمن الذي هاجم طائرة مصرية وأسقطها؟ من الذي هاجم طائرة ليبية وأسقطها؟ إسرائيل. طائرة مدنية غير مسلحة وقتلت كل ركابها. واختطاف عبر الحدود. جاء مرتزقة إسرائيليون ينتمون إلى أجهزة إسرائيلية فاختطفوا لبنانيين. وما زالوا يحتفظون بهم رهائن.

يقول، وأقتبس "يقوم الشباب بارتكاب أقصى الجنون بتفجير أنفسهم". من الذي أوصلهم إلى حالة الجنون هذه؟ كيف لا يجن شاب في مقتبل العمر يرى الجنود الإسرائيليين يدخلون منزله فيضربون أهله ويخرجونهم ثم يهدمون المنزل؟ كيف لا يجن من يرى الجنود الإسرائيليين يمسكون يد أخيه فيضربونها بالحجر حتى يكسرونها؟ كيف لا يجن من يرى إسرائيل تستعمل أسلحة الدمار الشامل من طائرات وصواريخ فتقصف البيوت؟ تستعمل طائرات الأباتشي التي تستعمل عادة في الحروب لقصف منازل مدنية وترسل كوماندوز إلى مطار بيروت فتفجر عشر طائرات مدنية وترسل قتلة إلى تونس فتقتل قادة الفلسطينيين وتمول وتُدخّر وتُدير مجموعات إرهابية قامت بتفجير في مصر.

أنا أتحدث عن التاريخ، وهذا كله ثابت لمن يريد أن يعود. يرأس وزراء إسرائيل اليوم شخص أدانته لجنة إسرائيلية لمسؤوليته عن ارتكاب مجازر ضد المدنيين. يتحدث مسؤولون في حكومتها وفي برلمانها عن سياسة ترانسفير. أقامت علاقات وثيقة وحمى نظام الميز العنصري في جنوب أفريقيا. ومع هذا كله يتحدث سفير إسرائيل عن أن السبب فيما هو موجود في الشرق الأوسط عدم وجود السلام. وهذا الشيء الوحيد الصحيح في كل ما قاله.

نعم، مشكلتنا في الشرق الأوسط عدم وجود السلام. لماذا لا يوجد سلام في الشرق الأوسط؟ لأن إسرائيل رفضت وما زالت ترفض مبادرة جماعية قدمتها القمة العربية في بيروت للسلام. لو أردت أن أتحدث عن كل الأمور عن الأسلحة التقليدية والبيولوجية والكيميائية التي خزنتها إسرائيل لما كفى لهذا جلسات. أود أن أضرم صوتي إلى صوت سفير الجزائر فأقول إن هذا المحفل مخصص لبحث نزع السلاح وخاصة السلاح النووي. كم سيسعدنا لو أن سفير إسرائيل جاء ليقول إن إسرائيل قررت أن تفتح منشآتها للتفتيش النووي. كم يسعدنا لو أن سفير إسرائيل اقتصر في كلمته على النواحي المهنية التي نبحت بها لكي لا نضطر إلى أن نوضح القضايا. نأمل أن هذا المحفل لن يحرف عن مساره مرة أخرى بادعاءات من مندوب دولة ما زالت تحتل أراضي ثلاث دول في المنطقة وما زالت ترفض يد السلام الممدودة إليها من جيرانها.

السيد الرئيس أود أن لا أثقل على هذا المحفل بالتحدث أكثر من ذلك وأرجو أن ينتهي الجدل عند هذا الحد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، السيد جانغ إيل هون.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): أتقدم بالشكر إليك، السيد الرئيس، على إعطائي فرصة أخذ الكلمة. وينبغي أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى ممثل الولايات المتحدة الموقر لأنه أتاح لي فرصة الرد. لقد قال إن انسحابنا من معاهدة عدم الانتشار قضية دولية، لكننا ننظر إليها بشكل مختلف. إن ما حدا بنا إلى الانسحاب من المعاهدة هو السياسات العدوانية التي تنهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذا فإننا نرى أن هذه المشكلة ينبغي أن تُحل عبر مفاوضات ثنائية. وإن التأكيد على أن القضية النووية لبلدنا قضية دولية ما هو إلا محاولة من جانب الولايات المتحدة للتوصل من مسؤوليتها عن إثارة الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال جر بلدنا إلى مواجهة مع المجتمع الدولي. ولا يوجد بلد آخر في المجتمع الدولي يشكل هذا التهديد لبلدنا كما تشكله الولايات المتحدة. ولن يمثل انسحابنا من المعاهدة أي تهديد للسلام والاستقرار في المنطقة ما دامت تُحترم السيادة لبلدنا وحققها في التعايش السلمي. وهذا هو الشرط الأساسي لأي بلد له سيادة.

وانسحابنا من المعاهدة أُتخذ على خلفية أن الولايات المتحدة شددت سياساتها العدوانية وزادت من ضغوطها علينا، ومن ثم وفي هذه الظروف، نطالب أيضاً بالتوقيع على معاهدة عدم اعتداء. وصرحت الولايات المتحدة، مراراً، بأنها لا ترمي إلى شن هجوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونود أن تتحول هذه الأقوال إلى أفعال، وبطريقة قابلة للتحقق. ولهذا السبب، نقترح التوقيع على معاهدة عدم اعتداء مع الولايات المتحدة، نظراً لأن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية ومسائل أخرى ناجمة عنها هي من صنع سياسات الولايات المتحدة لخنق بلدي وعزله. ولا يمكن حل هذه المشاكل إلا عندما تتخذ الولايات المتحدة موقفاً شجاعاً بالدخول في حوار ومفاوضات مع بلدي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه، والآن أعطي الكلمة إلى ممثل إسرائيل، السفير ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لا أرغب في الحقيقة أن ندخل مرة أخرى في مجادلات بشأن قضية الشرق الأوسط؛ فثمة موضوعية لمناقشة هذه القضية. وهكذا، فإنني أحجم عن الإطالة في إحصاء الكتب التاريخية والمراجع الأخرى التي تبين سجل العدوان السوري. وأعتقد أن هذا الأمر لن يجدي في شيء.

وأعترف أنني أيضاً في موضع غير مؤات هنا لأنني لا أستطيع أن أسرد من محاضر اللجان العامة الخاصة بالتحقيق الذي أجري في دمشق ضد الأعمال الوحشية التي برتكبها النظام وقادته، ضد مواطنيه، ومواطني لبنان وبقية البلدان المجاورة، لأسباب ستقدرونها بشكل واضح.

غير أنني أود أن أقرأ عليكم بإيجاز ١٠ أسماء وأطرح سؤالاً في النهاية. والأسماء هي للمنظمات الإرهابية العشر الرئيسية التي تتمركز حالياً في دمشق وتتخذ منها مقراً رئيسياً لها ولزعمائها: المنظمة الأولى هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويرأسها السيد أحمد السعدت؛ والمنظمة الثانية هي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بقيادة نايف حواتمة؛ والثالثة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، ويقودها أحمد جبريل؛ والرابعة هي جبهة التحرير الفلسطينية، ورئيسها محمد عباس؛ والمعروف باسم أبو العباس؛ والخامسة هي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، برئاسة سمير غوشة، وجناح دمشق الذي يرأسه خالد عبد المجيد؛ والسادسة ممثلة في طلائع حرب التحرير الشعبية، بقيادة عصام القاضي، وأيضاً في دمشق؛ والسابعة هي فتح الانتفاضة بزعامة سعيد موسى المراس، المعروف بأبي موسى؛ والثامنة هي حماس، حركة المقاومة الإسلامية، ويقودها الشيخ أحمد ياسين، الذي يتخذ غزة مركزاً له ولكن المقر الرئيسي في دمشق؛ والتاسعة هي الجهاد الإسلامي الفلسطيني، برئاسة رمضان شلح؛ والعاشرة هي الحزب الشيوعي الثوري، برئاسة عربي عواد.

أرى أنه سيسعدنا في مؤتمر نزع السلاح هذا، بدلاً من الاستماع إلى الخطب، مهما كانت بليغة، من السفير السوري الموقر، أن نسمع أن حكومته تتخذ الإجراءات، أولاً، لإغلاق هذه المكاتب التي تدبر للإرهاب وترتكبه ثم، ثانياً، للقبض على رؤساء هذه المنظمات الذين ذكرتهم هنا. ويعرف كل واحد في السلطة في دمشق بالضبط مواقعهم وهواتفهم وعناوينهم. وأسلم أن هذا من شأنه بأن يكون مجدياً أكثر من أي خطبة، ولو كانت بليغة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل الموقر على بيانه وأعطي الآن الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد سلوم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، كنا نود أن نتجنب هذا المترلق الخطير الذي يجرنا إليه سفير إسرائيل. لقد أردنا لهذا المحفل أن يعالج نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي؛ وربما كان سفير إسرائيل يرغب التجنب عن ترسانة إسرائيل النووية ويرغب أن يتجنب الإعلان عما إن كانت حكومته تود أن تفتح منشآتها للتفتيش أم لا. ومع هذا فنحن نود أن نتحدث عن هذا الموضوع وليس عن المواضيع الأخرى.

إنما جرياً على عاداته في قلب الحقائق أود أن أضح له: الفلسطينيون الذين تحدث عنهم موجودون في دمشق لأن إسرائيل تحتل فلسطين ولو كان هنالك دولة فلسطينية لما اضطروا إلى أن يتواجدوا في دمشق. وهؤلاء يمثلون مكاتب إعلامية فلسطينية تتحدث عن عدالة القضية الفلسطينية وعن حق الفلسطينيين في دولة مستقلة وعن حقهم في أن يمارسوا حق تقرير المصير الذي كفله لهم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومع هذا أود أن أقول إنه لا توجد لأي منهم في دمشق ومن دمشق إلا ممارسة إعلامية تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ وهذا حق مشروع. ثانياً من قال إن هؤلاء يمثلون أو يشاركون أو أنهم منظمات إرهابية؟ هل أستطيع أن أضرب عشرات من الأمثلة عن البعض الذين دُعا إرهابيين ثم تم الاعتراف بهم كمناضلين وتسلموا مواقع رئيسية في بلادهم. أذكر مانديلا على سبيل المثال الذي ساعدت إسرائيل نظاماً كان يسجنه لأنه إرهابي.

أود أن أقول إننا نرغب في أن نركز على ما أنشئ هذا المؤتمر له، وخاصة أن نركز على الرغبة في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ووجود أسلحة إسرائيل النووية ووسائل إيصالها يحول دون ذلك. إن الخطر الرئيسي على إسرائيل هو سياسة حكماها. إن الفلسطينيين الذين تكسر إسرائيل عظامهم اليوم وتقدم منازلهم وتقتلهم وتشردهم هم أنفسهم الذين استقبلوا الجنود الإسرائيليين بالورود عندما ظنوا أن السلام ممكن. أود أن أذكر بأن الغاية من توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين كانت التوصل إلى دولة مستقلة خلال الخمس سنوات، وأن إسرائيل هي التي حالت دون ذلك، وأن رئيس وزرائها الحالي هو الذي فجر العنف الأخير بزيارته الاستفزازية للمسجد الأقصى مع علمه المسبق بما كان سيحدث. استعمل هذه الزيارة لأغراضه الانتخابية المحلية، لإرباك وإحراج رئيس الوزراء العمالي في ذلك الوقت. كان يعلم تماماً ما ستؤدي إليه هذه الزيارة. ولماذا قام بها؟ قام بها ليقتل عملية السلام التي قال علناً إنه لا يوافق عليها. قام بها ليستفز الجميع وليستفز الفلسطينيين.

لا أود أن أحوض في السياسة الإسرائيلية الداخلية، لكن هناك الكثيرين الذين اتهموه واتهموا وزير خارجيته بأنهم ألهموا قاتل راين. ألهموا قاتل راين. إن من قتل راين هو إسرائيلي، لم يقتله عربي. من قتلوا راين في ذلك الوقت هم الذين قتلوا عملية السلام وهم الذين يقتلون اليوم الفلسطينيين في الشوارع. مع هذا كله لا أود أن استرسل في هذا الموضوع فليس هذا المحفل مكانه.

فلنعد إلى أسلحة إسرائيل النووية. هل لدى حكومة إسرائيل النية لأن تفتح منشآتها أمام التفتيش؟ هل لدى إسرائيل النية أن تكون هنالك منطقة متروعة السلاح النووي؟ أرجو أن لا نسمع الجواب التقليدي بأنهم سيفكرون في ذلك لو كان هنالك سلام، لأنني سأقول إن السلام معروض عليهم. هنالك مبادرة عربية. يكفي أن يعلن سفير إسرائيل بالنيابة عن حكومته أنهم على استعداد لقبولها وأنا أضمن أن السلام سيحل قبل نهاية هذا العام. لقد سبق أن طرحت عليه مثل هذا السؤال في لجنة حقوق الإنسان ولم يجب، ولم تجب حكومته مباشرة. أجابت بشكل غير مباشر بأن منعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان والوفد الذي كان يرافقها من زيارة الأراضي للتحقق من المخالفات الفظيعة والانتهاكات ضد حقوق الإنسان التي كانوا يمارسونها. وهو بالذات كان في ذلك الوقت سفيراً لإسرائيل في لجنة حقوق الإنسان. وهو بالذات الذي أبلغ المفوضة أنه لا يستطيع أن يعطيها سمّة دخول. فلنعد إلى موضوع هذا المؤتمر، السلاح النووي وخاصة سلاح إسرائيل النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه والآن أعطي الكلمة إلى سفير جمهورية كوريا الموقر، السفير شونغ.

السيد شونغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، بما أن هذه أول فرصة تتاح لي لأخذ الكلمة برئاستكم، دعوني، بالنيابة عن وفد بلدي، أهنيكم على توليكم مهام ذلك المنصب. ويعتقد وفد بلدي أن هذه الدورة من دورات المؤتمر ستحرز بقيادتكم الرشيدة، تقدماً هاماً وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

ويرى وفد بلدي أيضاً أن مؤتمر نزع السلاح ليس بالمحفل المناسب لإيجاد الحلول الممكنة لتطور الأحداث الأخير من حيث قرار كوريا الشمالية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. ويؤسفني جداً أن اضطر إلى الرد على

بيان وفد كوريا الشمالية الموقر. ومن حيث الخطوات التي اتخذتها كوريا الشمالية مؤخراً وباعتبارها غير مقبولة وتشكل انتهاكاً صارخاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية ومن ثم وجود قلق عالمي - ليست مجرد قضية ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وفضلاً عن ذلك، فإن تلك الخطوات لا تمثل تهديداً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية فحسب بل أكثر من ذلك، تشكل تحدياً لسلامة النظام العالمي لعدم الانتشار.

ونحن نحدد التزامنا الأكيد بإنشاء شبه جزيرة كورية خالية من السلاح النووي، تلتزم بها كوريا الشمالية هي الأخرى. وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف، فإننا ندعو كوريا الشمالية إلى أن تتراجع عن قرارها القاضي بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى إلغاء برنامجها للأسلحة النووية تماماً، وإلى أن تصل إلى الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك إعادة بناء نظام الاحتواء والمراقبة بشكل فوري وعودة مفتشي الوكالة.

ونحن في هذا الصدد، نخطط علماً كذلك بأن قرار الوكالة الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير، الذي يدعو إلى وفاء كوريا الشمالية فوراً وبالكامل لهذا الامتثال النووي، والذي اعتمد بتوافق الآراء من ٤٥ عضواً في مجلس الإدارة، المنتخب من قبل المجتمع الدولي.

ويرحب وفد بلدي بالبيان الذي أدلى به وفد كوريا الشمالية اليوم ومفاده أن كوريا الشمالية ليست لديها النية بالفعل، في إنتاج الأسلحة النووية؛ كما نرحب بالمبادرات البناءة الساعية إلى إيجاد حل سلمي لقضايا السلام ومرة أخرى نحث كوريا الشمالية على الرد على هذه المبادرات بشكل إيجابي وعاجل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل إسرائيل الموقر، السفير ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، كما ذكرت آنفاً، لا أرغب في أن أستفيض في عرض النقاط وأن أرد بإسهاب. وأود فقط أن أذكر السفير السوري الموقر بأن هذا المحفل ليس لجنة حقوق الإنسان، التي احتج بها. وثمة مجال فسيح خلال ستة أسابيع للجنة حقوق الإنسان لتبادل المشادات اللفظية والالتزامات، ومعظمها خاطئة عندما يتعلق الأمر به. وأكرر أن بياني بخصوص القضايا المطروحة هنا واضح في ذاته. بيد أنني أود أن أقدم ملاحظة واحدة. لقد أشار سفير سوريا الموقر إلى نظام إسرائيل السياسي والانتخابي وملمحا إلى ما يحفز، حسب رأيه، الزعماء والمرشحين وشاغلي المناصب في إسرائيل، ومعظمها بطريقة مغلوطة. وأود أن أذكر، مع ذلك، بأن العملية الانتخابية والسياسية في إسرائيل حرة وديمقراطية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل الموقر على بيانه وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد جانغ إيل هون.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، رداً على البيان الذي أدلى به وفد كوريا الجنوبية الموقر، آخذ الكلمة من جديد.

إن انسحاب بلدي من معاهدة عدم الانتشار هو ممارسة لحقنا بموجب المعاهدة. والآن وقد انسحبنا من المعاهدة، لم نعد عضواً ومن باب الخطأ تماماً أن يلزمننا أحد بأن نتمسك بالامتنال لأحكامها. وبدلاً من أن يطلب رئيس كوريا الجنوبية إلى بلدي سحب أو إبطال قرارها بالانسحاب من المعاهدة، أرجو أن يناشد الولايات المتحدة سحب جميع أسلحتها النووية من أراضيها، حتى يمكن لشبه الجزيرة الكورية أن تتحول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولذا ففي هذا الصدد، أطلب أيضاً إلى رئيس كوريا الجنوبية أن يتعاون بالكامل مع بلدي، كدولة واحدة، في تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، بما فيها جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة متروعة السلاح النووي، بدلاً من التحيز إلى الولايات المتحدة.

وفيما يخص انسحابنا من المعاهدة، أعتقد أن من الحكمة توجيه السؤال إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لماذا دفعنا إلى الانسحاب، بدلاً من مطالبتنا بإعادة النظر في قرارنا وإبطاله.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة اليابان الموقرة، السفيرة إنوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم للجلسة العامة، أود أن أعبر عن ثقتي الكاملة في قيادتكم الرشيدة، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لرئاستكم.

وموقف حكومتنا الأساسي يكمن في أنها تشاطر الولايات المتحدة الرأي الذي عبر عنه ممثل الولايات المتحدة الموقر هذا الصباح بشأن قضية الأمن في شرق آسيا، لكنني أتفق مع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن المؤتمر ليس بالحقول الأنسب لمناقشة هذه القضية.

وبوصفي عضواً في مؤتمر نزع السلاح ينتمي إلى شرق آسيا، فإنني أشاطر بقية أعضاء المؤتمر الرأي بأننا جميعاً ملتزمون بحل المشكل في شرق آسيا بالجوء إلى الحوار والوسائل السلمية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة اليابان الموقرة على بيانه وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر، السفير سلوم.

السيد سلوم (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، للتصحيح فقط، أنا لم أتحدث عن النظام السياسي في إسرائيل ولا عن انتخابات إسرائيل. إن ما تحدثت عنه هو أن أحد المسؤولين وهو رئيس الوزراء ووزير خارجيته ولم أتحدث عن النظام الانتخابي متهمان بأنهما كانا ملهمين مع أفكارهما لمن قتل راين. وهذا ليس من ابتكاري أنا بل جاء من أوساط إسرائيلية. وأود أن أذكر بأن السيدة راين بالذات نوهت بمثل هذا الموضوع. أما كيف ينتخبون والطريقة التي يودون بها إدارة شؤونهم فهذا أمر عائد لهم ولا علاقة لنا به.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، السيد جانغ شون سيك.

السيد جانغ شون سيك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أرد باختصار شديد على بيان ممثلة اليابان الموقرة.

فكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن القضية النووية هي مسألة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولهذا السبب لا يستطيع أحد أن يحل هذه القضية ما دامت سياسات الولايات المتحدة العدوانية لا تتغير. وأود أن أطرح سؤالاً على الوفد الياباني. في رأي اليابان، هل ترون حل هذا المشكل، مع بقاء سياسات الولايات المتحدة العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ما هي عليه؟ كلا.

وكما أشرت في بيانكم، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس المكان المناسب لمناقشة هذه القضية. وإني أدعو جميع أعضاء المؤتمر إلى أن يناشدوا الجانبين الجلوس معاً لإيجاد حل سلمي للقضية في شبه الجزيرة الكورية، إذا كانوا فعلاً يهتمون بحل المسألة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى سفير إسرائيل الموقر، السفير ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أسجل فقط، أن اتهام سفير سوريا الموقر الحالي وكذلك الاتهامات الأخرى المنسوبة في وقت سابق اتهامات باطلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير إسرائيل الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى سفير السويد، السفير سلاندر.

السيد سلاندر (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتدخل بإيجاز بوصفي رئيساً حالياً للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن أصحح بياناً مغلوفاً أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. وفي التدخل قبل الأخير للوفد، قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست عضواً في المعاهدة. وهذا الأمر ليس صحيحاً. وما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة طرفاً في المعاهدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير السويد الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر، السيد جانغ شون سيك.

السيد جانغ شون سيك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، الآن وقد أثار الممثل السويدي المسألة التي تطرحها قضية معاهدة عدم الانتشار، أود أن أوضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد عضواً في المعاهدة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام، أعلنت حكومة بلدي قرارها بالانسحاب من المعاهدة. وسيدخل إعلاننا حيز النفاذ فوراً. واسمحوا لي أن أذكر أنه في عام ١٩٩٣، في ١٢ آذار/مارس، أعلنت حكومة بلدي عن قرارها بالانسحاب من المعاهدة لمواجهة سياسات الولايات المتحدة العدوانية وكذلك القرار غير المعقول الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن في حزيران/يونيه من العام نفسه، صدر بيان ثنائي وجرت مناقشات بين بلدي والولايات المتحدة. وفي البيان المشترك

المعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ أعلننا عن وقف تنفيذ الانسحاب من المعاهدة. وبناء عليه، وكما هو منصوص عليه في البيان المشترك، فقد أبقينا على الوقف - وأعني بذلك الوقف المؤقت لتنفيذ المعاهدة. وفي تلك الفترة، بقي يوم واحد على تاريخ دخول الانسحاب من المعاهدة حيز التنفيذ. وعليه، وأعلننا في ١٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام، بشكل واضح جداً أن تنفيذنا من شأنه أن يدخل حيز النفاذ فوراً - وبعبارة أخرى، يسري مفعوله اعتباراً من اليوم التالي، ١١ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، بعث وزير الخارجية ومدير عام مكتب شؤون الطاقة الذرية في بلدي رسالة إشعار بتنفيذ الانسحاب من المعاهدة إلى كل من رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان انسحابنا من المعاهدة قد دخل حيز النفاذ بالفعل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وأعطي الكلمة إلى ممثلة اليابان المحترمة، السفيرة إينوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعلق بإيجاز على المسألة التي أثارها سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر. وحسب فهمي لها، أعتقد أن الولايات المتحدة ترغب في الحوار وفي إيجاد حل سلمي للقضية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة اليابان الموقرة على بيانها وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحترم، السيد يانغ تشون سيك.

السيد يانغ تشون سيك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): ألتمس منكم عذراً لأخذي الكلمة عدة مرات، ولكن تلاحظون أن البيان الذي أدلت به ممثلة اليابان يحملني على الرد.

إن الحل السلمي الذي قرره الولايات المتحدة لا يمثل حلاً حقيقياً للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية. وذكرت الولايات المتحدة عدة مرات أنها راغبة في المحادثات، غير أنها تريد إجراء مفاوضات بغية إيجاد حل للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية قبل أن تتمكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تشغيل برنامجها النووي. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تطلب منا القيام بالخطوة الأولى. ومعنى ذلك أن نقوم بترع أسلحتنا. ولا نستطيع، ونحن صفر اليدين، التفاوض مع الولايات المتحدة، ما دامت لم تغير من سياساتها العدوانية تجاه بلدي.

ومطالبنا بسيطة للغاية: أولاً، احترام سيادتنا؛ وثانياً، إعطاؤنا ضمانات بعدم الاعتداء ويقدم ذلك في شكل قانوني؛ وثالثاً، عدم إعاقة تنميتنا الاقتصادية. ولا يوجد سبب يمنع الولايات المتحدة من أن تقبل مطالبنا البسيطة إذا كانت حقاً ترغب في حل القضية في شبه الجزيرة الكورية. فقد أعلنت أنها تريد حل هذه القضية سلمياً من خلال الطرق الدبلوماسية، إلا أنها لا تقبل بالجلوس معاً لإيجاد حل لهذه القضية. ولا يمكن إيجاد أي حل، إذا لم نجلس معاً وجهاً لوجه. وعليه، فإن فهمكم، للحلول السلمية التي تحتج بها الولايات المتحدة فهم خاطئ.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأعطي الكلمة إلى ممثل السويد الموقر، السفير سالاندر.

السيد سالاندر (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي مرة أخرى أن أبين بإيجاز أن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تدرك أن من الممكن لها، في وضوحها الحالي، أن "توفر جزءاً من" فترة الانسحاب ومدتها ٩٠ يوماً من مناسبة لأخرى. وعليه فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال دولة طرفاً في المعاهدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير السويد الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى سفيرة اليابان المحترمة، السفيرة إينوغوشي.

السيدة إينوغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتذر على أخذني الكلمة مرات عديدة. وأود فقط الإشارة مرة أخرى وبشكل جد وجيز إلى النقطة الثانية التي طرحتها من قبل وفحواها أنني أتفق مع الكل في القاعة، بمن فيهم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن مؤتمر نزع السلاح، كما أظهر ذلك العديد منا هنا، ليس بالمحفل الأنسب لمناقشة نوع القضايا التي ناقشناها وقضينا فيها وقتاً طويلاً هذا الصباح.

وأعتقد بأننا تجمعنا مصالح مشتركة وخاصة في الحفاظ على مدينة جنيف وهذا المؤتمر لترع السلاح بوصفه محفلاً مهماً وذا مغزى وبوصفه مكاناً بناءً ومدروساً خاصاً بالاتفاقيات المتعددة الأطراف وبالحوار المتعدد الأطراف، ويحدوني الأمل في أن تتمكن جميعاً من تبني الموقف نفسه. وأضع ثقتي الكاملة فيكم جميعاً بأن نحافظ على هذه الهيئة المتعددة الأطراف وأنا لا نريد التسبب في صعوبات مفرطة في هذا المحفل يكون من شأنها الحيلولة دون إنجاز المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقنا. كما اعتقد اعتقاداً راسخاً أن في استطاعة جميع الأعضاء الحاضرين في هذه القاعة أن يتشاطروا فيما بينهم نقطة البدء الأساسية والأولية التي أشرت إليها منذ قليل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة اليابان الموقرة على بيانها والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر، السيد ماكغينيس.

السيد ماكغينيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أردت فقط أن أشير إلى نقطة واحدة، وهي أن الولايات المتحدة تهتم بمواصلة سعيها لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي لهذه الحالة وليس لديها أي نية عدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن ما نحتاج إلى القيام به هو الدخول في حوار قائم على موافقة الطرفين على التزاماتهما الدولية وعلى عودتهما إليها ومتابعتها لها وتنفيذها لها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحترم، السيد جانغ إيل هون.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأحدث بإيجاز. إنني أتفق تماماً مع ممثلة اليابان الموقرة على أن هذا ليس بالمحفل المناسب لطرح القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية للنقاش.

ولنعد الآن إلى موضوع عضويتنا في المعاهدة، إننا نرغب في أن نعلن مرة أخرى أن بلدنا لم يعد دولة طرفاً في المعاهدة. وكما أوماً إلى ذلك زميلي من قبل، فقد أبلغنا في عام ١٩٩٣ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة أننا كنا بصدد الانسحاب من المعاهدة، وأن فترة الإشعار اللازمة كانت ٩٠ يوماً. كما اعترف بانسحابنا في حينه ممثل الولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبقي يوم واحد كي تسري فترة الإشعار. ولهذا السبب أيضاً اعترفوا بوضع بلدي الخاص في الاتفاقية. والآن وقد أعلن بلدي انسحابه رسمياً، من خلال بيان أدلت به حكومته، فإنه لم يعد عضواً في المعاهدة.

الرئيس الكلمة بالإنكليزية: أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ذلك البيان.

وبذلك أختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. فهل من وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

الوفود الموقرون، أود أن أعتنم هذه المناسبة لتوديع زميلنا، السيد توم ماركرام، وكيل المندوب الدائم لجنوب أفريقيا، الذي سيغادر جنيف قريباً للاضطلاع بمسؤوليات أخرى. وهو الذي عرفناه بمهاراته الدبلوماسية، واحترافيته وصراحته في عرض موقف بلاده في مؤتمر نزع السلاح وفي اجتماعات أخرى لترع السلاح. كما كنا نقدر التزامه بالمهمة المنوطة به في عرض أفكار جديدة سعياً لحل القضايا العالقة التي تواجهنا. وسنظل نتذكره كمُدافع قوي عما يرمز إليه هذا المؤتمر. وهكذا، وبالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة أيضاً عن الأمانة أتمنى للسيد ماركرام التوفيق في مهامه الجديدة وأرجو له مستقبلاً سعيداً.

وهناك زميل لنا آخر، وهو وكيل الممثل الدائم لكينيا، السيد مايكل أويوغبي، سيغادرنا هو الآخر وهذا هو آخر يوم له في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. وخلال السنوات الخمس الأخيرة التي قضناها معنا هنا السيد أويوغبي، كان نشيطاً جداً في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في المحافل الأخرى لترع السلاح. وكان للسيد أويوغبي في أحيان كثيرة الفضل الكبير على مداولاتنا هنا في الجلسة العامة وفي مجموعة الـ ٢١ وفي الهيئات الأخرى، حيث كنت أسعد أيضاً بحضور الاجتماعات معه، وكان يتبع نهجاً قوامه الوضوح والصراحة كما كان جد مثمر وحظي بتقدير على نطاق واسع. كما أود أن أعتنم هذه المناسبة لأتمنى للسيد أويوغبي، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأمانة، كل خير في تعيينه الجديد والسعادة في المستقبل.

الوفود الموقرة، لقد كنا نزمع عقد جلسة عامة غير رسمية بعد الجلسة العامة، غير أنني أعتقد أن البدء في جلسة عامة غير رسمية ستكون له نتائج عكسية في هذه اللحظة بالذات ونحن بحاجة إذن إلى الترتيب لعقد جلسة عامة أخرى غير رسمية. وتبين بعد المشاورات السريعة التي أجريتها مع الأمانة ومع بعض الوفود أن غداً ويوم الاثنين غير مناسبين، لأن العديد من زملائنا سيكونون مشغولين بالمشاورات بشأن اتفاقية أوتاوا وقيل لي إن يوم الاثنين يصادف افتتاح اجتماع اتفاقية أوتاوا المعقود بين الدورتين. وعليه، أقترح أن نجتمع مرة أخرى في جلسة عامة غير رسمية يوم الثلاثاء الساعة ١٠/٠٠ لتابعة ما تم ترتيبه لعقد الجلسة العامة غير الرسمية لهذا اليوم، أي النظر في المقترح الذي تقدمت به مجموعة السفراء الخمسة، كما خططنا لذلك، وبالطبع، متابعة مساعيها الأساسية الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل كما كان منتظراً.

أعتبر أننا متفقون على هذا النهج، وإذا لم يكن هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة فإنني أعتزم رفع جلسة هذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

— — — —